المتغيرات الخارجية للسياسة الخارجية لتركيا واثرها على بلدان الخليج العربي

External variables of Turkey's foreign policy and their impact on the Arab Gulf countries

م.م. نور راشد عبد اللطيف / كلية الهندسة الخوارزمي

Assistant teacher Noor Rashid Abdul Latif

Al khwarizmi College Engineering

Email: nour.r@ke cbu. uobghdad.edu.iq

الملخص :

ترتبط توجهات السياسة الخارجية التركية بعدد من المتغيرات ولاسيما الخارجية التي تؤثر وتسهم في انتهاج تركيا سياسة معينه وتحدد اتجاهات تلك السياسة وحدودها لاسيما مع الارتباط الوثيق بين المتغيرات الداخلية لصانع القرار التركي وسلوكه الخارجي مما جعل تركيا تنتهج سياسة قائمة على هذه المتغيرات والتي تحاول من خلالها تركيا ان تكون فاعل اقليمي مؤثر في المنطقة وقد تاثرت هذه المتغيرات بعلاقة تركيا مع بلدان الخليج والتي سنتناولها في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: تركيا، متغيرات، الخارجية، الخليج العربي

Abstract

The orientations of the Turkish foreign policy are linked to a number of variables, especially the foreign ones, that affect and contribute to Turkey's adoption of a certain policy and determine the directions and limits of that policy, especially with the close link between the internal variables of the Turkish decision-maker and his external behavior, which made Turkey pursue a policy based on these variables, through which Turkey is trying to Being an influential regional actor in the region, these variables have been affected by Turkey's relationship with the Gulf countries, which we will discuss in this research.

key words:

Turkey, variables, foreign affairs, the Arab Gulf

مقدمة:

تشكل العلاقات التركية مع بلدان الخليج العربي اهمية كبيرة لما تتمتع به من مميزات اقتصادية وسياسية واستراتيجية مهمة وقد زاد الاهتمام التركي في المنطقة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة وتوجهه نحو الشرق وتعمل تركيا من تعزيز دورها الاقليمي في منطقة الخليج باتجاهين اولهما: محاولة التأكيد على اهمية امن دول الخليج في سياستها الخارجية تجاه اي خطر خارجي وفي مقدمته الخطر الايراني، اما الثاني فهي تحاول الافادة من توظيف هذا الانقسام لتعزيز دورها في الداخل الخليجي

لاسيما وان العلاقة بين كلا من السعودية والبحرين والامارات وقطر غير مستقرة ويسودها التوجس وعدم الثقة والتخوف من تنامي الدور التركي في منطقة الخليج مما سبب توترات مع هذه البلدان.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة في ان تركيا أحدى الدول الإقليمية الفاعلة في المنطقة العربية ومنطقة الخليج بصفة خاصة نتيجة العلاقات التاريخية والثقافية والدينية اذ تحاول من خلالها تركيا وضمن سياسة حزب العدالة والتنمية أن تكون لاعبا مؤثر في هذه المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي وما تتمتع به منطقة الخليج من ثروات كبيرة الى جانب الأهمية الاستراتيجية والعسكرية.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة هو توضيح متغيرات الدور التركي في منطقة الخليج والأهمية الاستراتيجية لهذا الدور في حسابات السياسة التركية لاسيما مع التوجه التركي القائم بالانخراط المباشر ولعب دور فاعل في المنطقة يعزز مكانتها الإقليمية بين اللاعبين المؤثرين في المنطقة كالولايات المتحدة وايران.

إشكالية الدراسة :

بالرغم من عزم تركيا ان يكون لها علاقات فاعلة مع بلدان الخليج العربية الا ان هذه السياسة لم ترض القبول العام لدى بلدان الخليج لاسيما مع تخوف هذه البلدان من هيمنة تركية على هذه البلدان، وبرز ذلك واضحاً في الأزمة الخليجية بين قطر من جهة والسعودية والامارات والبحرين من جهة اخرى، والعلاقة مع ايران والموقف من الاخوان المسلمين، مما جعل بلدان الخليج تعمل على مجابهة هذه السياسة من خلال محور تقوده المملكة العربية السعودية والامارات والبحرين في مقابل دعم قطري

للسياسة التركية مما جعل الخليج يدخل في حالة من عدم الاستقرار والحرب الباردة، ولذلك تحاول هذه الازمة الاجابة عن تساؤلات مفادها كيف كانت علاقة تركيا مع بلدان الخليج العربي في عهد حزب العدالة والتنمية ولماذا اكتسبت هذه العلاقة نمط جديد وماهي العوامل التي اثرت في هذه العلاقة.

فرضية الدراسة :

تقوم فرضية الدراسة على أن العلاقة بين تركيا وبلدان الخليج العربي وبالرغم من التحديات التي تواجهها الا انها اكتسبت نمطاً جديداً يختلف عما سبقه عند تولي حزب العدالة والتنمية السلطة من خلال دور إقليمي تركي فاعل ومؤثر في المنطقة في وسط توازنات إقليمية معقدة.

منهجية الدراسة:

أعتمدت الدراسة عدد من المناهج العلمية الخاصة بالعلوم السياسية، لتقديم صورة واضحة ونتائج صحيحة عن الموضوع محل البحث، عبر استخدام مناهج بحثية معينة تقتضيها فرضية الدراسة من أجل تحليل مفاصل الدراسة ومحاورها، وقد أستدعت الدراسة الأعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتعرف على الدور التركي في منطقة الخليج والقدرة على تحليل البحوث والدراسات المتعلقة في هذا الموضوع والمتغيرات التي تطرأ على هذا الدور، كما تم استخدام المنهج التاريخي لمعرفة طبيعة العلاقات التاريخية التي تربط الجانبين والتي تعد اساس ستؤدي الى تأسيس علاقات متينه من خلالها ، الى جانب تم استخدام منهج التحليل النظمي لمعرفة الاسس الذي يتركز على النظام السياسي التركي في توجهاته نحو بلدان الخليج.

هيكلية الدراسة:

ومن أجل إثبات فرضية البحث أشتملت الدراسة على ستة محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة وهذه المحاور هي:

المحور الاول: تحول السياسة الخارجية التركية من سياسة تصفير المشكلات الى سياسة قيادة التغيير:

ادى تسلم حزب العدالة والتنمية دورا مهما في النهوض السياسي والاقتصادي داخليا، الى جانب السياسة الخارجية الايجابية الاقليمية تجاه دول الجوار الاقليمي من خلال استعمال القوة الناعمة في مسعى الى ان يكون لتركيا دور مؤثر في الساحة الاقليمية.[1]

فالواقعية الهيكلية تؤكد ان تحول النظام الدولي من احادي القطبية الى متعدد القطبية يعزز قدرة الدول غير الكبرى على المناورة في مسعى تحاول من خلاله الدول المتوسطة والصغرى ان يكون لها دور مؤثر لسياستها في محيطها الاقليمي وقدرتها على المناورة، وهي السياسة التي عملت تركيا على اتباعها لتعزيز مكانه السياسية الخارجية التركية في المحيط الاقليمي ويكون لها دور مؤثر في الشرق الاوسط لاسيما بعد ما يسمى الربيع العربي.[2]

وهو ما اكده "رجب طيب اردوغان" في اجتماع لحزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي في العام 2013" بحكم دورنا في مشروع الشرق الاوسط الموسع ..، فقد كلفنا بوظائف مهمة لاسيما في منطقة الشرق الاوسط ففي كل تحركاتنا في السياسة الخارجية التي قمنا بها لهذا اليوم تمت ضمن اطار تطبيق هذا المشروع وبعض هذه

المشاريع هي اجزاء متناغمة ومكملة لنفس السياسة الخارجية ونفس الرؤية" وهذا التصريح فيه دلالة واضحة على الدور الاقليمي المرسوم للسياسة الاقليمية التركية في اطار هذا المشروع بدعم القوى الكبرى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية كذلك التأييد من قبل دول الخليج لمواجهة التهديد الايراني.[3]

وهذا ما اتبعته تركيا من خلال الانفتاح على دول الجوار الاقليمي و والانطلاق من نظرية تصفير المشكلات من خلال ما عقدته تركيا من اتفاقيات مع هذه الدول التي تعزز التعاون والتكامل في مختلف المجالات، الا ان هذه السياسة بدأت بالتغيير من خلال تصاعد البعد الايديولوجي في السياسة التركية ودعم جماعات الاسلام السياسي في المنطقة ولاسيما جماعة الاخوان المسلمين ودعمها للوصول الى السلطة كما حصل في مصر وتونس عام 2011 وكذلك في الازمة السورية على امل ان لتكون جسر للقيادة الاقليمية لتركيا للمنطقة.[4]

ادت الاحداث التي شهدتها البلدان العربية وسقوط عدد من الانظمة ذات النزعة الاستبدادية في المنطقة الى عملية تحول في السياسة التركية في المنطقة وتحول توجهاتها بعد ان اثبتت سياسة تصفير المشكلات مع جيرانها فشلها، ومحاولة تركيا وضع معادلة تقوم على مبدأ تحقيق التوازن بين الحرية والامن والعمل على ان تقوم تركيا بدول فاعل في اي عملية تغيير تشهدها المنطقة وهو ما اكد عليه "احمد داود اوغلو" ان المنطقة يعاد تشكيلها من جديد لذلك فان تركيا ستقود موجة التغيير وستكون المالك والرائد والخادم للشرق الاوسط الجديد، ووصول القوى الاسلامية الى السلطة الى توجه جديد للسياسة التركية يقوم على ترويج التجربة كأنموذج ديمقراطي ناجح في بلد

إسلامي، واستنساخ هذه التجربة في البلدان المنطقة، وتبتعد عن تجارب النظم السياسية الاسلامية الموجودة حاليا كالنموذج الإيراني والسعودي وهي نماذج راديكالية لا تحبذها الدول الغربية على عكس الأنموذج التركي، فالرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" يدعو لأقامه دولة علمانية وعدها لا تتعارض مع القيم الإسلامية وليست ضد الدين، لكنها تكفل الحرية الدينية وتتخذ الحياد أمام مختلف الجماعات الدينية وهي رؤية جديدة للعلمانية إذ بدأ حزب العدالة والتنمية التنظير لها لاسيما ما تسمى العلمانية السلبية والتي يكون دور الدولة يكفل هو إتاحة الممارسة العامة للدين، والعمل ببرغماتية لوضع سياسة ذات مرجعية دينية مع التأكيد الثوابت العلمانية وهو حل مقبول من قبل الولايات المتحدة ويخدم توجهاتها، لذلك حاولت تركيا تطبيق هذا النموذج في البلدان العربية التي تغيرت انظمتها ووصلت للسلطة قوى ذو توجهات اسلامية.[5]

وهو ما اكده احمد داود اوغلو ان تركيا " لا تستطيع مواصلة عدم التفاعل في قضايا دول الجوار.. نظرا لموقعنا الجغرافي وتاريخنا وحضارتنا ومصالحنا القومية" وهي دالة على انخراط تركي فاعل في منطقة الشرق الاوسط من خلال دبلوماسية تركية اقليمية جديدة وموسعة.[6]

اما الولايات المتحدة والغرب وضعت سياسة تقوم على عدم التصادم مع الثورات ودعمها بل وموافقتها على الدور الاقليمي التركي في المنطقة، الى جانب محاولة استباق وقوع الثورات في الدول الحليفة لها ولاسيما بلدان الخليج من خلال قرارات اصلاحية كما في النصائح التي قدمتها وزيرة الخارجية الامريكية "هلاري كلينتون" في ابو ظبي لحكام الخليج ان يعملوا بعض التغييرات والاصلاحات السياسية من خلال

تعزيز الديمقراطية والحريات العامة لاستباق وقوع احتجاجات تؤدي الى تغيير النظام السياسي بأكمله كما حصل في تونس ومصر.[7]

فالولايات المتحدة تشعر بالقلق من ان هذا التغيير سينعكس سلباً على مصالحها في المنطقة ويهدد حلفائها الخليجيين وبالنتيجة يؤدي الى تهديد امدادات النفط، لاسيما بعد سقوط انظمة كانت تعدها الولايات المتحدة حلفاء لها كما في مصر وتونس كذلك العلاقة الجيدة مع نظام "علي عبد الله صالح" في اليمن لاسيما في محاربة تنظيم القاعدة الارهابي، ونتيجة لهذا التخوف كانت الحاجة الى وجود قوى اقليمية تستطيع ان يكون لها دور فاعل يستطيع التأثير على هذه القوى الاسلامية وعدم انجرارها الى التطرف او رفع شعارات تنتقد الولايات المتحدة واسرائيل، لذلك لم تعترض الولايات المتحدة لدعم تركيا للإخوان كونه لا يهدد المصالح الامريكية في المنطقة، ومن ناحية اخرى تستطيع تركيا ان تعزز وجودها الاقليمي من دون معارضة امريكية، اما بلدان الخليج فتتشارك هذه المخاوف مع الولايات المتحدة والحاجة الى تأمين استقرارها وعدم تمدد هذه الاحتجاجات لها لاسيما الاحتجاجات التي حصلت في البحرين واليمن لذلك دعمت البلدان الخليجية وفي مقدمتها السعودية بقاء النظام في اليمن وتبني اتفاق السلطة في اليمن لكن من ناحية اخرى قمعت الاحتجاجات في البحرين وارادت ايصال رسالة ان بلدان الخليج ستتكاتف للدفاع عن اي نظام في المنظومة الخليجية، مع دعم القوى الكبرى لهذه السياسة كون البحرين تضم الاسطول الخامس الامريكي.[8]

ان ما حصل من تغيير في المنطقة اثر بشكل كبير في توجهات السياسة التركية الاقليمية إذ تحول عمقها الاستراتيجية الى منطقة عدم استقرار وساحة للصراعات وفشل

نظرية تصفير المشكلات والقوى الناعمة الى سياسة جديدة تقوم على قيادة التغيير واستعمال القوة الخشنة في سياساتها لما يحصل في المنطقة واصبحت تركيا جزء من محور دعم التغيير وفي مواجهة المحور الاخر الرافض للتغيير.[9]

المحور الثاني: الدور التركي الفاعل في الازمة السورية: حاولت تركيا استغلال احداث اندلاع الاحتجاجات في سوريا لتعزيز دورها الاقليمي من خلال دعم قوى المعارضة الموالية لها ضد النظام السوري الذي يرتبط بعلاقة استراتيجية مع ايران وانشاء نظام موالي لها بما يعزز دورها الاقليمي وحظيت هذه السياسة بدعم البلدان الخليجية لاسيما بعد تنامي النفوذ الايراني في العراق وفي لبنان على حساب النفوذ الخليجي، الى جانب ما يمثله النظام في سوريا من حليف استراتيجي لايران في المنطقة.[10]

وبالرغم من التقارب التركي الخليجي فيما يتعلق بدعم المعارضة السورية لمواجهة النفوذ الايراني المتصاعد في المنطقة الا ان اهداف الطرفين تختلف في الملف السوري فبينما تدعم السعودية وقطر المعارضة السورية الاسلامية لأبعاد طائفية ولمعادلة النفوذ الايراني المتنامي في المنطقة، تدعم تركيا المعارضة لأسباب تتعلق بحماية امنها القومي نتيجة الجوار الجغرافي مع سوريا الى جانب رؤيتها ان التغيير الذي شهده الشرق الاوسط وسيلة لتغيير انظمة دكتاتورية واقامة انظمة ديمقراطية صديقة لها وهو ما لا ترغب فيه البلدان الخليجية لان اي تغيير في المنطقة قد يصل الى بلدانهم، كما اختلفت التوجهات التركية في الملف السوري عن التوجهات السعودية والاماراتية لاسيما

بعد التفاهمات مع ايران وروسيا، مما ادى الى قلق خليجي حول هذه التفاهمات الذي يسهم في تعزيز النفوذ الايراني في سوريا على حساب المعارضة المدعومة خليجياً.[11]

وجاء هذا التغير في السياسة التركية بعد التدخل الروسي المباشر في سوريا العام 2015 وتغير موازين القوى لصالح الرئيس السوري بشار الاسد والذي ادى الى تغيير التحالفات والبحث عن تفاهمات بين الاطراف الفاعلة في النزاع السوري لاسيما وان تركيا فاعل مؤثر في الصراع مما جعلها تعد حساباتها واعادة ترتيب اولوياتها في الصراع الى جانب التفاهمات مع كلا من ايران وروسيا بدأ الحديث للمسؤولين الاتراك لتطبيع العلاقة مع الحكومة السورية والقيام باتصالات سرية بين الجانبين، لاسيما مع سيطرة قوات وحدات حماية الشعب السوري على ثلث الاراضي السورية بدعم امريكي الى جانب العلاقة الوثيقة التي تربط الوحدات مع حزب العمال الكردستاني وتعدها تركيا تهديدا لأمنها القومي وبالرغم من تنفيذ الجيش التركي عدة عمليات لطرد القوات الكردية من الشريط الحدودي المحاذي لتركيا وسيطرتها على هذه المناطق وانشاء مناطق امنه للاجئين السوريين، فضلا عن صعوبات تعاني منها تركيا متعلقة بالقضية السورية لاسيما مع التكاليف المالية الضخمة فضلا عن وجود تنظيمات متطرفة مثل(جبهة النصرة، احرار الشام، لواء السلطان مراد، فقرة الحمزة، حركة نور الدين زنكي) بالرغم من الدعم التركي لها الا انها غير مسيطر عليها كليا من قبل تركيا، وقد تم ارسال بعض عناصر هذه الفصائل للقتال في ليبيا لدعم حكومة الوفاق الى جانب وجود خلايا لما يسمى "تنظيم داعش" الارهابي في داخل سوريا والحدود مع تركيا تشكل تهديدا للأمن القومي التركي.[12]

المحور الثالث: التنديد التركي لسقوط حكم الاخوان في مصر مع الدعم لخليجي:

ادت ثورات ما يسمى "الربيع العربي" عام 2011 الى صعود حركات الاسلام السياسي، ووصولها الى الحكم وفي مقدمتها حركة الاخوان المسلمين وتوليها السلطة في تونس ومصر واصبحت تركيا اهم الداعمين الاقليميين لهذه لجماعة وتعمل من خلال هذه السياسة تعزيز زعامتها الاقليمية و مصالحها في المنطقة، الا ان هذه السياسة اثارت مخاوف الدول الخليجية لكون حركة الاخوان المسلمين هو تنظيم عالمي له جذور واتباع في كثير من الدول ومنها دول مجلس التعاون الخليجي وهذه الحركة معارضة لسياسات الانظمة الخليجية وتخوفها من القيام بزعزعة نظمها، لذلك دعمت هذه البلدان لاسيما السعودية والامارات والبحرين و الاطاحة بالرئيس "محمد مرسي" في العام 2013 وعلى اثر ذلك تغيرت السياسة التركية تجاه مصر، إذ رفضت تركيا وعدته انقلاب غير شرعي على رئيس منتخب وعبر "رجب طيب اردوغان" ان تركيا لا تقبل بنظام السيسي لأنه جاء بانقلاب عسكري وان نظامه غير الشرعي، كما طلبت تركيا من مجلس الامن في اب 2013 فرض عقوبات على نظام "عبد الفتاح السيسي"، اما مصر فطلبت من السفير التركي في مصر "حسين عوني بوتسالي" مغادرة البلاد، وفي العام 2014 عارضت مصر تولي تركيا مقعد في مجلس الامن، اما دول الخليج فدعمت خطوة الجيش المصري في اسقاط حكم الاخوان كونها تعزز سياستها في محاربة تنظيم الاخوان المسلمين والذي تم تصنيفها من قبل السعودية والامارات بانها حركة ارهابية في عام 2014 وادى ذلك الى برود في العلاقة التركية مع بلدان الخليج عدا قطر، كما تدهورت العلاقة بين تركيا ومصر خلال انتقاد تركيا للضربات التي شنتها الطائرات المصرية ضد اهداف الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش) الارهابيفي الاراضي الليبية في شباط 2015 في مدينة درنه، ودعمت الحكومة الليبية المعترف بها دوليا بينما دعمت مصر ومحور السعودية والامارات والبحرين المشير "خليفة حفتر" .[13]

المحور الرابع: تحول السياسة التركية تجاه ايران من الصراع الاقليمي الى التفاهم الاقليمي:

شهدت السياسة التركية تجاه ايران مرحلة تحول في التحالفات الاقليمية نتيجة التقاطعات في المصالح، فبعد ان كانت تركيا تعمل على تعزيز تحالفاتها الاقليمية مع بلدان الخليج تجاه الخطر الايراني، اصبح هناك تفاهم تركي ايران حول عدد من الملفات ومن ضمنها النزاع السوري وتقاسم مناطق النفوذ، وفي المقابل تفككت العلاقة التحالفية بين تركيا وبعض البلدان الخليجية لاسيما محور السعودية والامارات والبحرين، وبحث تركيا عن حلفاء جدد مثل روسيا وايران غير الحلفاء التاريخيين الممثلين بالولايات المتحدة والغرب، مما سبب رد فعل كبير من قبل الولايات المتحدة والرئيس "دونالد ترامب" متذرع باحتجاز القس الامريكي (اندرو برونسون) في تركيا الذي اتهم لديها في التجسس والارهاب لذلك تم فرض عقوبات على تركيا اقتصادية قاسية لتقويض سلطة وحزب "رجب طيب اردوغان" وتوجهاته الاقليمية والدولية.[14]

وبالفعل اسهمت هذه العلاقة الجيدة بين تركيا وايران الى تفاهمات عديدة في عدة ملفات وفي مقدمتها الملف العراقي والتأكيد على وحدة العراق ومعارضة اي نزعة انفصالية كذلك التفاهمات في الازمة السورية بالرغم من دعم الطرفين للقوى المتحاربة، وهذ يدعم التوجهات التركية تجاه البلدان العربية و الاسلامية من دون ان تكون على صراع ايديولوجي مع ايران كون البلدين لهما جمهورهما العقائدي والذي لا يتقاطع مع الاخر فتركيا تحاول تولي زعامة العالم السني اما ايران فتعمل على تعزيز زعاماتها

الشيعية، لكن المفارقة تكون في تنامي حدة الصراع على الزعامة السنية مع السعودية مما له اثار على العلاقة التركية الخليجية.[15]

المحور الخامس: السياسة التركية وتحولات السياسة الأمريكية في المنطقة:

شهدت العلاقة التركية مع الولايات المتحدة بالتذبذب واضح لاسيما مع تبدل ادارات البيت الابيض فالسياسة الامريكية في "عهد باراك اوباما" تميزت بدور اقل فاعليه والانخراط المباشر في المنطقة مع الاعتماد على حلفائها في المنطقة وفي مقدمتهم تركيا وكانت اول زيارة للرئيس الامريكي لبلد مسلم كانت لتركيا وثاني زيارة خارجية له بعد كندا، اما بعد احداث التغيير الذي شهدته البلدان العربية وعدم الاستقرار السياسي عززت الولايات المتحدة علاقتها مع تركيا وسعت في محاولة انهاء الخلاف التركي الاسرائيلي في المنطقة كونهما الحليفين الرئيسين للولايات المتحدة لاسيما مع خسارة الولايات المتحدة عدد من حلفائها المهمين في المنطقة وفي مقدمتهم نظام حسني مبارك، وقرارها الانسحاب من العراق وكذلك الاتفاق النووي مع ايران، مما يجعل دور تركيا كحليف فاعل في المنطقة، وقد عدت بلدان الخليج ان هذه السياسة تخلياً عنها في مواجهة النفوذ الايراني بالرغم من تأكيد الولايات المتحدة على امن الخليج لذلك توجهت نحو بتعزيز العلاقة مع تركيا.[16]

الا ان العلاقة الامريكية مع تركيا قد اصابها التصدع في العام 2014 بعد الحصار الذي فرضة ما يسمى تنظيم "داعش" على بلدة كوباني ومعارضة تركيا تقديم دعم امريكي لأكراد سوريا الذين يدافعون عن المدينة من التنظيم الارهابي الا ان الولايات المتحدة تجاهلت المعارضة التركية وقدمت الدعم للمقاتلين الاكراد وعبر وزير الخارجية

الامريكي السابق "جون كيري" عن المعارضة التركية بقوله" دعوني اقول بكامل الاحترام لحلفائنا الاتراك اننا نتفهم المعطيات الاساسية لمعارضتهم"" كما قال" اضطلعنا بتحالف يسعى الى اضعاف تنظيم الدولة الاسلامية وتحطيمه والتنظيم يتواجد بإعداد كبيرة في مكان يدعى كوباني"، كما زار المبعوث الرئاسي الخاص لباراك اوباما لدى التحالف الدولي لمحاربة الارهاب شمال سوريا الخاضع للسيطرة الكردية في شباط 2016 مما اغضب ذلك تركيا، كذلك التوافق التركي الخليجي على الموقف السلبي للولايات المتحدة من عدم قناعتها بان يكون لها دور في اسقاط نظام بشار الاسد وعدم التورط في الملف السوري وتحمل اعباء جديدة كالأعباء التي تحملتها في العراق، كما أزداد تأزم العلاقات بعد طلب تركيا من الحكومة الامريكية تسليم "فتح الله غولن" وامتناعها عن التسليم. [17]

الى جانب اعتراف الكونغرس الامريكي في 29 تشرين الاول 2019 بالإبادة الجماعية للأرمن وقد اثار ذلك غضب كبير من قبل الرئيس التركي وأكد ان القرار لا قيمة له واستدعت الخارجية التركية السفير الامريكي في تركيا، وجاء هذا القرار بعد الغضب الامريكي للتوغل التركي في سوريا وشراء تركيا منظومة اي 400 من روسيا[18] وتتخوف تركيا عبر عقود من هذا القرار وتحاول العمل على منع إقراره من خلال تعزيز العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وما تمثله تركيا من اهمية كبيرة للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط والبلقان والقوقاز. [19]

لكن من ناحية اخرى استمرت العلاقة الاستراتيجية القوية التي تربط دول الخليج بالولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد التوتر مع تركيا وحرصها على ضمان الأمن في المنطقة من أي تهديد، وهي سياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة عبر سنوات طويلة لما تتمتع به المنطقة من احتياطي كبير من النفط والأهمية الاستراتيجية لهذا الموقع في السياسة الأمريكية، والتي اكدت ذلك ادارة "دونالد ترامب" لكن الملفت ان التغيير في هذه السياسة لا يتعلق بالتنصل من ضمان الأمن الخليجي بل ما صرح به الرئيس الامريكي السابق ترامب بأن على دول الخليج ان تدفع للولايات المتحدة لكي تضمن أمنها، وهو جزء من سياسة(ادفع لتبقى) التي أنتهجها الرئيس الامريكي السابق ترامب، إذ اكد اننا دفعنا سبعة تريليونات خلال (18) عام في الشرق الأوسط، وأكد على الدول الثرية ويقصد بها الدول الخليجية ان تدفع ، واكد ان هناك دول لن تبقى صامدة لأسبوع من دون حمايتنا، وبين الرئيس بأن السعودية لولانا لما وجدت وما كانت لتبقى.[20]

ولاسيما ما يتعلق بالتهديد النووي الايراني الذي يهدد الامن الخليجي وولد توتراً كبيرا لاسيما التخوف من اي محاولة لايران بالتحول من الاستعمال السلمي المعلن الى الاستعمال العسكري والخطر الذي يشكله على منطقة الخليج، إذ عدته الجمهورية الاسلامية وسيلة لاكتساب الهيبة كذلك وسيلة ردع كما هو الحال مع عدة دول مثل دافع الهند للحصول على السلاح النووي بعد النزاع المسلح مع الصين، كذلك الحال بباكستان والعداء مع الهند لذلك يعد الملف النووي الايراني وسيلة ردع لحماية امنها

لكنه في المقابل يمثل تهديد لجيرانها الخليجيين لذلك تحاول البلدان الخليجية الحصول على الدعم الدولي على تشديد الحضر على ايران.[21]

كما ان تغيير الاستراتيجية الخليجية بدعم امريكي فيما يتعلق بالانفتاح نحو العراق في العام 2018 والانتقال من التنافس الى التعاون ورغبة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان برؤية جديدة في السياسة السعودية تقوم على التعاون مع العراق ولاسيما في الجانب الاقتصادي والتنسيق في محاربة الارهاب، الا ان هذا التقارب يقلق كلا من ايران وتركيا لاسيما ان ايران ترى ان السعودية تسعى من خلال هذا التقارب الى احتواء التمدد الايراني الذي حقق مكاسب اثناء الحرب على ما يسمى تنظيم داعش الارهابي ، فضلا عن ان السوق العراقية فرصة للمستثمرين السعوديين والدخول في منافسة مع تركيا وايران شريكاً رئيساً فيها، الى جانب اقتراح السعودية تزويد العراق بالطاقة الكهربائية وتعزيز قطاع السياحة بين الطرفين وستستفيد المملكة منه بشكل مباشر، وتحاول المملكة تعزيز ثقلها السياسي من خلال فتح قنصلية سعودية في النجف لما تتمتع به من رمزية دينية تؤثر على صنع القرار في العراق والتوجه السعودي في التقارب مع الشيعة العراقيين وعدم اعادة اخطاء عام 2003 والابتعاد عنهم بحجة انهم تابعين الى ايران.[22]

لذلك جاء تعزيز الولايات المتحدة الامريكية من علاقاتها العسكرية مع بلدان الخليج والسماح بإعادة وجود هذه القوات في الخليج للقيام بأعمال مشتركة بين الطرفين الامريكي والخليجي والعمل على ردع تهديد العسكري الايراني للمنطقة في حال حدوث اي تصعيد او هجمات سواء على العواصم الخليجية او على المصالح الامريكية في

المنطقة من دون ان تكون هناك حرب شاملة او مواجهة تقليدية، وجاء هذا الطلب بعد وقوع هجمات على اربع ناقلات نفط في الخليج لاسيما ما تعرضت له نقلتا نفط سعوديتان مقابل السواحل الاماراتية كذلك اعلان الامارات تعرض عدد من السفن تجارية للتخريب قبالة السواحل الايرانية، فضلا عن الهجوم بالطائرات المسيرة والصواريخ الذي استهدف معامل شركة ارامكو السعودية في 14ايلول 2019 وتم اتهام ايران وحلفائها في المنطقة بتنفيذ الهجوم، وقد ادانت تركيا الهجوم على المملكة بالرغم من توتر العلاقة بين الطرفين وعدته عمل استفزازي ويضر بالاستقرار في المنطقة ولاسيما الخليج، كما اكدت الولايات المتحدة بدعمها للمملكة في الحفاظ على امنها من خلال اتصال الرئيس الامريكي السابق " دونالد ترامب" لما لهذه العمليات من تأثير على الاقتصاد الامريكي والعالمي.[23]

ويرى البروفيسور الامريكي (نيكولاس بيرنز) خلال ندوة عقدها مركز بليفر للدراسات الدولية ان على الولايات المتحدة السعي لحماية مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط عسكرياً كما ان عليها التعامل مع ازمات الدول الحليفة لها كالسعودية والامارات البحرين بحذر شديد لان هذه الدول حافظت على المصالح الامريكية في المنطقة كذلك ساعدت الولايات المتحدة في حربها على الارهاب ولذلك على السياسة الخارجية الامريكية الموازنة بين التغيير والاستقرار في الشرق الاوسط.[24]

فالرؤية الأمريكية في عهد الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" تجاه أيران كانت تتسم بالتهديد باستعمال القوة ضد ايران وعمل على فرض عقوبات عليها بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، لكن من ناحية اخرى يدرك خطورة أي عمل

عسكري انتقامي من ايران بسبب تواجدهم في العراق وخشيتها من ضرب مصالحها مما ادى الى لجوء الرئيس الأمريكي الى سياسة الاحتواء عبر العقوبات الاقتصادية و فرض عقوبات على أي طرف يتعامل معها ولعل الضغط على الحكومة السابقة لعادل عبد المهدي للالتزام بالعقوبات المفروضة على ايران تدخل في هذا الإطار، لكن هذه الرؤية لا تتفق مع الرؤية التركية التي انتقدت انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق.[25]

إذ ترى الولايات المتحدة وتتوافق معها دول الخليج ان هذه العقوبات هي وسيلة ضغط قوية تضعف ايران وتجعلها تواجه صعوبات كبيرة تجبرها الى الدخول في مفاوضات، فضلاً عن العلاقة الوثيقة التي كانت بين دونالد ترامب و"اسرائيل" وتوافق الرؤى مع رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي، والتي عدت ايران تمثل تهديداً وجودياً لإسرائيل، وتخوف الأخيرة من امتلاك ايران لأسلحة نووية مع وجود الحرس الثوري قرب الحدود الإسرائيلية في سوريا، جعل اسرائيل تضغط بشكل مباشر على الإدارة الأمريكية لتبني رؤى متشددة تجاه ايران، كما اسرائيل والولايات المتحدة نجحت في تعظيم التهديد الإيراني تجاه دول المنطقة وخاصة دول الخليج، مما جعل ثوابت الخليجية تتغير بحيث اصبح التهديد الإيراني التهديد الرئيس للأمن القومي الخليجي، أما تهديد الخطر الإسرائيلي فأنحسر الى حد بعيد ، بل وصل التخوف من التهديد الأيراني توافق السياسات بين دول الخليج واسرائيل والولايات المتحدة للوقوف بوجه الخطر الأيراني ولعل مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط المنعقد في العاصمة البولندية وارسو في 14/شباط/2019 وجلوس رئيس الوزراء الإسرائيلي مع المسؤولين العرب نجاح كبير لهذه السياسة، وبهذا نجحت اسرائيل في كسر العزلة العربية العلنية عليها وأزداد التطبيع معها، بل والموافقة على المشروع الذي

تبناه صهر الرئيس الأمريكي وكبير مستشارية "جاريد كوشنر"، والذي يعرف بصفقة القرن بالرغم من الرفض الفلسطيني لهذا المشروع.[26]

المحور السادس: دخول اسرائيل كفاعل اقليمي في الامن الاقليمي الخليجي: ادت الازمات والتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية ومنطقة الخليج بوجه الخصوص الى خروج بعض الدول من تأثيرها الفاعل اقليميا كما حصل في خروج العراق كفاعل مؤثر في المنطقة ودخول دول اخرى تحاول ان تتمدد في نفوذها الاقليمي مثل تركيا وايران، الا ان طبيعة الصراع الاقليمي ادى الى تحول في طبيعة التحالفات من العداء الى التحالف، فبعد ان كانت التهديد الاخطر للأمن الاقليمي العربي هو الخطر الاسرائيلي نجد تراجع هذا الخطر وبروز الخطر الايراني وتهديده للأمن الخليجي الى جانب ذلك ادت التوجهات الإقليمية التركية والازمة الخليجية الى دخول تركيا كمهدد لأمن بعض بلدان الخليج لاسيما محور السعودية والامارات والبحرين، كل هذه التغيرات ادى الى اعادة رسم خارطة التحالفات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط ومحاولات الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الى دمج اسرائيل في المنظومة السياسية والامنية الاقليمي والضامنة لمصالح الدول الكبرى وهذا ما اكد عليه وزير الخارجية الامريكي السابق (مايكل بومبيو) في 28اذار 2019 ان خطة السلام القادمة في الشرق الاوسط ستقوم على معايير جديدة تختلف عن المعايير السابقة.[27]

لذلك جاء اتفاق التطبيع السلام الاماراتي الاسرائيلي في 13 اب 2020 نقلة نوعية كبيرة في التحول من الصراع العربي الاسرائيلي منذ اعلان قيام اسرائيل حتى هذا الاتفاق، وبالرغم من ان هذا الاتفاق سبقته عدة دول عربية لاسيما مصر والاردن لكن الاتفاق مع البلدان الخليجية والخصوصية التي تتمتع بها في عدم الدخول في عملية التطبيع وتغير هذه الثوابت جعلها محور اهتمام المحيط الاقليمي والدولي وانتجت ردود

افعال عديدة لاسيما من القوى الاقليمية في المنطقة في مقدمتها تركيا وايران، إذ ترى بلدان الخليج ان تكريس التطبيع مع اسرائيل سيوفر لها حماية انظمتها ويقربها من الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن ما تحتاجه هذه البلدان من تعاون استخباراتي وشراء الاجهزة الاسرائيلية المتطورة لاستخدامها للتجسس على المعارضين السياسيين ومراقبة اي نشاط يهدد انظمتهم.[28]

وجاء الموقف التركي في مقدمة الدول الرافضة للاتفاق ومن اعلى المستويات بل هاجم المتحدث باسم الرئاسة التركية "ابراهيم قالن" الاتفاق ووصفه بالخيانة كما اكد الرئيس "رجب طيب اردوغان" ان تركيا تدرس سحب السفير التركي في الامارات، واكدت الحكومة التركية دعمها للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، كما بينت تركيا قلقها من ان الأمارات بتصرفها الاحادي ستبدد مبادرات السلام العربية، كما ان صناع القرار التركي يرون ان هذا الاتفاق قد يكون موجهاً الى تركيا لاسيما وان طرفي الاتفاق تربطهم علاقة متوترة مع تركيا من خلال تحالف اماراتي اسرائيلي .[29]

كما واكدت وزارة الخارجية التركية في تصريح" تاريخ وضمير شعوب المنطقة لن ينسى ولن يغفر سلوك الإمارات المنافق في إبرام الاتفاق مع إسرائيل"، وجاء هذا التنديد التركي الى جانب التنديد الايراني التي وصفت الاتفاق بانه خطوة خطيرة وعدته خنجر في الظهر طعنت به الامارات الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين وسيؤدي الى تعزيز وتقوية محور المقاومة، كما جاء التنديد ايضاً من السلطة الفلسطينية وبقية الفصائل الفلسطينية، فالعلاقة الاماراتية التركية علاقة متوترة نتيجة التعارض في السياسات الاقليمية لكل منهما مما ادخلهما في صراع اقليمي وتنافس جيوسياسي ليس في منطقة

الخليج فحسب في عدة مناطق تمتد من شرق المتوسط الى الصومال ومن الخليج شرقا الى تونس وليبيا غرباً واكد وزير الدفاع التركي ان تركيا ستحاسب الامارات على سياستها في المكان والزمان المناسبين نتيجة الدعم الإماراتي لـ "خليفة حفتر" في ليبيا.[30]

المحور السابع: الاستراتيجية التركية في ظل جائحة كورونا: بالرغم مما يمر به العالم من ازمة جائحة كورونا الا ان تركيا ترى ان نظاما عالميا جديداً ومختلفاً في طور التبلور بعد هذه الازمة وان تركيا تملك الفرصة التاريخية ليكون لها دور مركزي في النظام الدولي وفي النظام الاقليمي وتسعى لان تقدم نموذجاً مميز لإدارة الازمة وان تضع استراتيجية واقعية لما بعد الازمة، وهذا ما عبر عنه الرئيس التركي" رجب طيب اردوغان" في 25 اذار 2020 " يتجه العالم عقب هذا الوباء نحو مرحلة لن يكون فيها أي شيء كما كان من قبل وسنشهد بناء نظام عالمي جديد على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتركيا تدخل هذه المرحلة الجديدة بمزايا كبيرة وببنية تحتية قوية" كذلك تأكيده في اجتماع رؤساء الدول الناطقة بالتركية في 10 نيسان 2020 ان العالم مقدم على واقع جديد وان تركيا ستكون مستعدة لما بعد الجائحة من خلال التعاون الاقليمي بين الدول اعضاء، لاسيما ما يتعلق بالخسائر الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد العالمي بشكل عام وتركيا بشكل خاص والذي اثر ذلك بصورة كبيرة بتنامي حجم البطالة الى (16.9%) بعد ان كانت (13.8%) وهبوط الليرة التركية وترجع حجم السياحة التي تعتمد عليها تركيا الى حدود قياسية، لكن تركيا متفائلة من تعافي الاقتصاد التركي، وتسهم هذه السياسة الى تعزيز دورها الاقليمي لاسيما مع انشغال الدول الاقليمية التي تعارض توجهات تركيا بأزمة فايروس كورونا كالسعودية والامارات وتراجع اسعار النفط وتطور الحرب في اليمن، كذلك الانهاك الذي اصاب ايران نتيجة

ما تعرضت له من ازمة الجائحة الكبيرة الى جانب العقوبات الامريكية وتراجع قوتها بعد تمدد دورها في العراق وسوريا واليمن. [31]

الخاتمة:

استطاعت تركيا من خلال البرغماتية التي تتمتع بها القدرة على التكيف والتحول مع المتغيرات الداخلية والاقليمية التي شهدتها المنطقة ومحاولتها توظيف هذه المتغيرات لتحقيق اهدافها في المنطقة والسعي لان تكون طرفا اقليميا مؤثرا في المنطقة، فبعد ان كانت حليفا استراتيجي مهم لجميع بلدان الخليج ادت التغيرات الاقليمية لاسيما الازمة الخليجية والصراع على الزعامة الاقليمية للعالم السني بين تركيا والسعودية الى توتر هذا العلاقة وانعكس بصورة كبيرة على تماسك بلدان الخليج والبحث عن حلفاء جدد لعل في مقدمة هؤلاء الحلفاء اسرائيل لتوفق المصالح والتهديد من تنامي النفوذ الايراني في المنطقة، على عكس تركيا استطاعت الوصول الى تفاهمات مع ايران تضمن مصالحها وعلاقاتها الاقتصادية الكبيرة معها.

الهوامش:

1. مليحة بنلي اطون ايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية ، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد 145، 2011 ، ص9.

2. طارق اوكوزلو، السياسة الخارجية التركية في ظل نظام عالمي متغير، ترجمة، ناصر مطلك عبد، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد36، 2020، ص 188.
3. عبد الزهرة صاحب علي، الدور الاقليمي الايراني الفرص والتحديات، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2019، ص ص 126-127.
4. يونس مؤيد يونس، التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الاوسط بعد عام 2002، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد30، اذار، 2019، ص 76.
5. احمد ت كورو، سياسات ذات مرجعية دينية بدون دولة اسلامية هل يمكن حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب، معهد بروكنجز، الدوحة ،2013، ص ص 2-5.
6. بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص ص 65-66.
7. احمد فاضل جاسم داود، التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الاسباب وافاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد47، كانون الاول، 2013، ص86.
8. احمد عبد الامير الانباري، السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة العربية وتطوراتها بعد احداث التغيير2010-2014، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص 143-150.

9. مجموعة باحثين، الحكومة التركية وتطورات القضية السورية دراسة في العلاقات والمواقف، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد 43، كانون الثاني، 2020، ص ص 58-61.
10. بشار بصرو شيخ علي، التسوية السلمية للازمة السورية في ضور موازين القوى الاقليمية والدولية، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019 ، ص 28.
11. موريال ميراك فايسباخ و جمال واكيم، مصدر سبق ذكره، ص 223.
12. احمد يوسف كيطان، الرؤية الاستراتيجية التركية تجاه الصراع السوري الاهداف الثابتة واولويات متغيرة، ورقة بحثية ، قسم السياسات، مركز النهرين للدراسات والابحاث الاستراتيجية، مجلس الامن الوطني، ايلول،2020، ص ص 6-7.
13. سونر كاجابتاي و مارك سيفرز، لعبة تركيا ومصر الكبرى في الشرق الاوسط ساحتي النفوذ الاقليمي تتواجهان، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد61، نيسان، 2015، ص ص 249-256.
14. مطهر الصفاري، الاحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا 2020-2018، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2018، ص ص 1-4.
15. جنى جبور، مصدر سبق ذكره، ص 340.
16. شعبان كرداش، من تصفير المشكلات الى قيادة التغيير تفسر التحول في السياسة الاقليمية لتركيا، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اسطنبول، العدد3، اذار،2012، ص ص43.
17. جاسم يونس الحريري، اشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الامريكي من العراق والربيع العربي 2011، مصدر سبق ذكره، ص 38.

18. اميرة اسماعيل العبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية الاسرائيلية 2010-2013، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد36، 2018، ص 228.
19. ازغي باشران، تركيا والنزاع في الشرق الاوسط، ط1، ترجمة: عماد شيحة، دار الساقي، بيرت، 2019، ص ص 277-278.
20. تركيا تستدعي السفير الامريكي بعد تصويت الكونغرس على مذابح الارمن، موقع قناة DW، تاريخ الزيارة 2020/5/25، وللمزيد ينظر الموقع على شبكة الانترنيت:www.dw.com.
21. يوسف ابراهيم الجهماني، تركيا والارمن، ط1، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2001، ص 99.
22. موقع قناة DW على شبكة الأنترنيت: https://www.dw.com/
23. مجموعة باحثين، الطاقة النووية في الخليج، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص ص 34-35.
24. مجموعة باحثين، العراق ومحيطة الاقليمي، ط1، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مجلس الامن الوطني، كراس النهرين، العدد18، 2020، ص ص 34-35.
25. احمد عدنان كاظم، استراتيجية القوى الفاعلة غير الطرفية وعلاقاتها التنافسية العابرة للإقليمية في ظل تداعيات امن الشرق الاوسط، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، العدد 47-48. 2019، ص 64-65.
26. احمد عبد الامير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص 151.
27. احمد عدنان الميالي, تداعيات العقوبات الامريكية ضد ايران على العراق وسبل المواجهة, المعهد العراقي حوار الفكر, بغداد, العدد45, 2018, ص ص12-14
28. احمد محمد علي العوادي، مصدر سبق ذكره، ص ص 146-147.
29. احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 60.

30. جاسم يونس الحريري، مستقبل الحريات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة ، ط1، دار الجانان للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص135.
31. طارق دياب، تركيا واتفاق التطبيع الإماراتي الاسرائيلي التفاعل والتداعيات، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ايلول، 2020، ص ص 2- 3.
32. التطبيع اردوغان يدرس اغلاق سفارة تركيا في الامارات، موقع بي بي سي العربية، تاريخ الدخول 2021/4/2، ينظر الموقع على شبكة الانترنيت: https://www.bbc.com/arabic/
33. محمد الرنتيسي، دبلوماسية تركيا تجاه النظام الدولي اثناء وبعد جائحة كورونا الفاعلية العالية للدبلوماسية التركية اثناء ازمة جائحة كورونا والرؤية التركية لنظام دولي مختلف فيما بعدها، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، حلب، ايار، 2020، ص ص 6-15.

المصادر:

أولا: الكتب العربية والمترجمة :

1. احمد عبد الامير الانباري، السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة العربية وتطوراتها بعد احداث التغيير2010–2014، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
2. ازغي باشران، تركيا والنزاع في الشرق الاوسط، ط1، ترجمة: عماد شيحة، دار الساقي، بيرت، 2019.
3. بشار بصرو شيخ علي، التسوية السلمية للازمة السورية في ضور موازين القوى الاقليمية والدولية، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.
4. بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية، مصدر سبق ذكره.
5. جاسم يونس الحريري، اشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الامريكي من العراق والربيع العربي 2011، مصدر سبق ذكره.
6. جاسم يونس الحريري، مستقبل الحريات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة ، ط1، دار الجانان للنشر والتوزيع، عمان، 2021.
7. طارق دياب، تركيا واتفاق التطبيع الإماراتي الاسرائيلي التفاعل والتداعيات، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ايلول، 2020.
8. عبد الزهرة صاحب علي، الدور الاقليمي الايراني الفرص والتحديات، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2019.
9. مجموعة باحثين، الطاقة النووية في الخليج، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009.
10. مجموعة باحثين، العراق ومحيطة الاقليمي، ط1، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مجلس الامن الوطني، كراس النهرين، العدد18، 2020.

11. يوسف ابراهيم الجهماني، تركيا والارمن، ط1، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2001.

ثانيا: المجلات والدوريات:

1. احمد ت كورو، سياسات ذات مرجعية دينية بدون دولة اسلامية هل يمكن حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب، معهد بروكنجز، الدوحة ،2013.
2. احمد عدنان الميالي, تداعيات العقوبات الامريكية ضد ايران على العراق وسبل المواجهة, المعهد العراقي حوار الفكر, بغداد, العدد45, 2018.
3. احمد عدنان كاظم، استراتيجية القوى الفاعلة غير الطرفية وعلاقاتها التنافسية العابرة للإقليمية في ظل تداعيات امن الشرق الاوسط، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، العدد 47-48. 2019.
4. احمد فاضل جاسم داود، التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الاسباب وافاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد47، كانون الاول، 2013.
5. احمد يوسف كيطان، الرؤية الاستراتيجية التركية تجاه الصراع السوري الاهداف الثابتة واولويات متغيرة، ورقة بحثية ، قسم السياسات، مركز النهرين للدراسات والابحاث الاستراتيجية، مجلس الامن الوطني، ايلول،2020.
6. اميرة اسماعيل العبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية الاسرائيلية 2010-2013، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد36، 2018.
7. سونر كاجابتاي و مارك سيفرز، لعبة تركيا ومصر الكبرى في الشرق الاوسط ساحتي النفوذ الاقليمي تتواجهان، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة

دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد61، نيسان، 2015.

8. شعبان كرداش، من تصفير المشكلات الى قيادة التغيير تفسر التحول في السياسة الاقليمية لتركيا، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اسطنبول، العدد3، اذار ،2012.
9. طارق اوكوزلو، السياسة الخارجية التركية في ظل نظام عالمي متغير، ترجمة، ناصر مطلك عبد، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد36، 2020.
10. مجموعة باحثين، الحكومة التركية وتطورات القضية السورية دراسة في العلاقات والمواقف، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد 43، كانون الثاني، 2020.
11. محمد الرنتيسي، دبلوماسية تركيا تجاه النظام الدولي اثناء وبعد جائحة كورونا الفاعلية العالية للدبلوماسية التركية اثناء ازمة جائحة كورونا والرؤية التركية لنظام دولي مختلف فيما بعدها، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، حلب، ايار، 2020.
12. مطهر الصفاري، الاحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا 2020-2018، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2018.
13. مليحة بنلي اطون ايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية ، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد 145، 2011.

14. يونس مؤيد يونس، التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الاوسط بعد عام 2002، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد30، اذار، 2019.

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية :

1. تركيا تستدعي السفير الامريكي بعد تصويت الكونغرس على مذابح الارمن، موقع قناة DW، تاريخ الزيارة 2020/5/25، وللمزيد ينظر الموقع على شبكة الانترنيت:www.dw.com.
2. موقع قناة DW على شبكة الأنترنيت: https://www.dw.com/
3. التطبيع اردوغان يدرس اغلاق سفارة تركيا في الامارات، موقع بي بي سي العربية، تاريخ الدخول 2021/4/2، ينظر الموقع على شبكة الانترنيت: https://www.bbc.com/arabic/